



الامة التي تنظر دائماً وأبداً إلى الوراء
لا تستطيع السير إلى الأمام، وإذا
سارت فإنها تتعثر، فلننظر دائماً إلى
مثلنا الأعلى... إلى الأمام.
سعاد

مفاوضات مكثفة في الدوحة واقتراح ماكغورك لما بعد الحرب وحماس تقدم لائحة سفير مصر: لا مرشح رئاسياً يحظى بـ86 صوتاً حتى الآن ولا فيتو على أي اسم قاسم: المقاومة جاهزة للمواجهة وهي تحدّد التوقيت... وصفا: فيتو على جموع فقط



كتب المحرر السياسي

تتقاطع المعلومات الواردة حول المفاوضات الجارية حول مسودات اتفاق مقترح في غزة لإنهاء الحرب وضمن تبادل الأسرى، عند التأكيد على تحقيق تقدم مضطرب في مسار التفاوض غير المباشر بين وفد الاحتلال الذي وصل رئيس الموساد ديفيد برنيان لترؤسه، ووفد من حركة حماس الذي يترأسه نائب رئيس الحركة ومسؤول ملف التفاوض خليل الحية. وبالمقابل رفع الوسطاء القطري والمصري والأميركي مستوى التمثيل، بحيث يقود الجانب الأميركي مستشار الرئيس جو بايدن بريت ماكغورك، وتحدث التقارير عن تبادل لوائح بأسماء مقترحين للأسرى الممكن تبادلهم بموجب الاتفاق، وعن مناقشة مسودة قدمها ماكغورك لإدارة قطاع غزة في اليوم التالي لنهاية الحرب، تتضمن لجنة تكنوقراط فلسطينية تقبل بها حماس وتتبع للسلطة في رام الله ومشاركة عربية أوروبية في الإدارة ونشر وحدات مراقبة أمنية من دول أوروبية يتفق عليها في النقاط التي يفترض أن يتركها جيش الاحتلال، سواء في محور فيلادلفيا أو معبر نتساريم ومعبر رفح.

لبنانياً، يزداد الترقب لمسار التشاور في كيفية مقاربة الاستحقاق الرئاسي يوم الخميس المقبل في الجلسة التي دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأعلن أنها سوف تشهد جولات انتخاب متتابعة لحين انتخاب رئيس، في ظل زخم دبلوماسي مثله وفدان سعودي وقطري، لا يبدو أنهما نجحا في التوصل إلى مرشح توافقي، بينما

الحاج وفيق صفا متحدثاً من مكان ارتقاء السيد الشهيد حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية أمس

التتمة ص 4

نقاط على الحروف

الدبلوماسية الأميركية والاستعصاء اللبناني

ناصر قنديل

– منذ انطلاقة المقاومة بعد العام 1982 وتصدر حركة أمل المشهد الجنوبي، وواشنطن تبحث عن سبيل للتخلص من هذه المقاومة مرة بالترغيب ومرة بالترهيب ومرات بالحصار، وكانت حتى تاريخ ظهور حزب الله كقيادة جديدة للمقاومة بعد اتفاق الطائف تصطدم بان زعامة الرئيس نبيه بري نجحت في الجمع بين قيادتها للمقاومة من جهة، وقيادتها لمشاركة الطائفة الشيعية في معادلة الدولة اللبنانية بعد عقود من الحرمان والتهيش والإقصاء، بحيث صار تحجيم المقاومة مرادفاً لتحجيم الطائفة وإقصائها وهو مشروع حرب أهلية لا يمكن لأحد الفوز بها. وقد كانت تجربة انتفاضة السادس من شباط عام 1984 التي قادها بري رداً على مشروع الحرب الأهلية التي قادها الرئيس أمين الجميل لتثبيت المشروع الأميركي وتثبيت اتفاق 17 أيار، وكانت مناطق الجبل والضاحية وبيروت مسرحاً لها، فرصة ليكتشف الأميركي أن الحرب الأهلية وصفة لتفكك الجيش والدولة حتى لو تمت رعايتهما في الكنف الأميركي كما كان الحال يومها.

– منذ ظهور الشهيد السيد حسن نصرالله قائداً للمقاومة وتبلور تفاهم عميق بين حزب الله وحركة أمل على شراكة كاملة، في المقاومة وإدارة الدولة، يقود المشاركة السياسية داخل الدولة الرئيس بري، ويدير المقاومة فيها السيد نصرالله، حاول الأميركيون سبباً آخر هو الرهان على استمالة أمل وبري وحصر المواجهة مع حزب الله، فكانت النتيجة أن نجح ثنائي بري نصرالله في توظيف هذا الرهان لصالح تقاسم أدوار في إدارة المعركة فيتوهم الأميركي أنه يحقق تقدماً في فك العلاقة بين الشريكين ثم يكتشف متأخراً أنهما أكثر تماسكاً. وخلال حرب تموز 2006 كان السيد نصرالله يقود مقاومة

محكمة برازيلية تقضي بتوقيف جندي «إسرائيلي» متهم بجرائم حرب في غزة



أصدرت محكمة برازيلية أمراً عاجلاً للشرطة بتوقيف أحد جنود جيش الاحتلال «الإسرائيلي»، والتحقيق معه بتهم تتعلق بارتكابه جرائم حرب في قطاع غزة. وبحسب وسائل إعلام برازيلية، يعود إصدار هذا الأمر القضائي بناءً على الشكاوى الجنائية التي تقدمت بها منظمة «هند رجب»، قبل أسبوع ضد المشتبه فيه، والذي يتواجد حالياً بالبرازيل في إجازة سياحية. وتتهم الشكاوى الجندي بـالمشاركة في هدم أحياء مدنية كاملة في غزة خلال حملة ممنهجة، وهذه الأفعال جزء من جهد أوسع لفرض ظروف معيشية غير محتملة للمدنيين الفلسطينيين، كما تشكل إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

وتتضمن الأدلة التي تمّ تقديمها مقاطع فيديو وبيانات تحديد الموقع الجغرافي وصوراً تظهر المشتبه فيه شخصياً يزرع متفجرات ويشارك في تدمير أحياء كاملة، وهذه المواد تثبت دون شك تورط المشتبه فيه مباشرة في هذه الأفعال الشنيعة. وبحسب المنظمة الفلسطينية، فإنّ المنازل التي تمّ تدميرها في إطار العمليات التي شارك فيها الجندي في

قطاع غزة، كانت بمثابة مأوى للفلسطينيين النازحين. يُذكر أنّ منظمة «هند رجب» أسست تكريماً لذكرى المظلة هند رجب (6 سنوات)، التي قتلها الاحتلال مع أفراد من أسرتها في حي تل الهوى جنوب غربي مدينة غزة في كانون الثاني الماضي، عندما كانوا يحاولون النجاة بأنفسهم من القصف.

مجلس النواب العراقي يتجه نحو تشريع «الحشد»

أكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الدور الأساسي لـ«الحشد الشعبي» في الدفاع عن البلاد. واعتبر السوداني، في بيان لمكتبته الإعلامي بذكرى الشهيد أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني، أنّ الحشد يشكل اليوم «قوة أساسية في الدفاع عن العراق وعاملاً أساسياً من عوامل الأمن والسلام التي مهّدت طريق الحكومة للانطلاق بمشاريع خدمية وتنموية، وإصلاحات جوهرية إدارية واقتصادية»، مؤكداً حرص الحكومة على تحصينه «بدمعه وتأهيله مثل باقي القوات الأمنية». وفي المناسبة عينها، أكد رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، فالح الفياض، أنّ الحشد «قوة رسمية تخضع لقيادة القائد العام للقوات المسلحة وتنسجم مع القوات الأمنية الرسمية»، مشدداً على أنّ الحشد يدافع عن العراق «ضمن حدوده الجغرافية». من جهته، طمأن رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني منتسبي «الحشد» إلى عزم مجلس النواب على إقرار القانون «الذي سيخدمهم». وقال: «نحن مستعدون كامل الاستعداد لتشريع قانون الحشد لشعورنا بأن هذا الحشد العظيم ضحى وقدم التضحيات في قتال العدو».

روسيا تعلن عن هجوم أوكراني مضاد في كورسك

أعلنت روسيا أنّ أوكرانيا بدأت هجوماً مضاداً في منطقة كورسك جنوبي البلاد، بهدف وقف تقدم القوات الروسية في المنطقة. وقالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس، أنّ «المجموعة المهاجمة من الجيش الأوكراني تمّ التصدي لها بالمدفعية والطيران»، موضحة أنّ «عملية القضاء على وحدات من القوات الأوكرانية مستمرة». وكشفت الوزارة أنّ «القوات الأوكرانية دفعت بدبابتين ونحو عشر مركبات مدرعة ووحدة دهم في الهجوم الجديد، وعملت على التقدم نحو قرية بردين». وكانت روسيا أعلنت أنها أسقطت عشرات المسيرات الأوكرانية خلال الليل، ما أدّى إلى إطلاق إنذارات جوية.

نعود الأربعاء

تحتج «البناء» يوم غد الثلاثاء بمناسبة عيد الميلاد لدى الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية، وذلك عملاً بقرار مجلسي نقابتي الصحافة والمحربين واتحادات نقابات عمال الطباعة وشركات توزيع المطبوعات ونقابة مصممي الجرافيك في لبنان، على أن تعود إلى قرائها صباح الأربعاء كالمعتاد.

لبنان اللادولة أمام تحديين؛

انتخاب رئيس وتمديد الاحتلال «الإسرائيلي»

د. عصام نعمان*

صلاحيات وإزته لرئيس الجمهورية تمكّنه من تنفيذ أهداف أو مشاريع أو إصلاحات يرتئونها من دون موافقة مجلس الوزراء الذي بات بموجب المادة 65 من الدستور السلطة الإِجرائية (التنفيذية) التي تخضع لها أيضا القوات المسلحة. من هنا تنبع ضرورة بالغة الأهمية هي توافق القوى السياسية المتنافسة على أولويات الحكم خلال ولاية الرئيس الجديد وعلى الشخصية التي يحسن إسناد رئاسة مجلس الوزراء إليها.

أما بشأن التحدي الثاني الناجم عن احتمال تمديد «إسرائيل» احتلالها لقرى ومواقع جنوبي نهر الليطاني فإنّ التداعيات والصعوبات وانعكاساتها على لبنان اللادولة تبدو شديدة الخطورة. أول مظاهر الخطورة نزوح الولايات المتحدة إلى دعم اعتزام «إسرائيل» عدم الانسحاب من أراضٍ لبنانية محتلة عند انتهاء مهلة السنتين يوما في 27 كانون الثاني / يناير الحالي. فقد أبلغ رئيس لجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الجنرال الأميركي غاسبر جيفيرز الحكومة اللبنانية «بأنّ «إسرائيل» يجب أن تأخذ وقتها لتنفيذ أهداف عمليتها البرية الرامية إلى ضبط منشآت ومستودعات المقاومة في ظل عجز الجيش اللبناني عن تنظيف الأرض».

ماذا تتغيّر الولايات المتحدة (إسرائيل) من وراء اتخاذ هذا الموقف الخطير؟

يتردّد في أوساط سياسية مقرّبة من أصدقاء أميركا في لبنان أنّ واشنطن تريد الضغط على لبنان واللبنانيين من أجل الرضوخ لمطلب «إسرائيل» الرامي إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين. لكن واشنطن تعلم أنّ غالبية اللبنانيين والقوى السياسية الفاعلة المعيرة عنهم لن ترضخ للضغط، فهل يفضي ذلك إلى تكريس تمديد «إسرائيل» احتلالها لأراضي لبنان في جنوبه؟ وفي هذه الحالة، هل تسكت المقاومة عن هذا الاعتداء الصارخ على سيادة لبنان أم تعود إلى فتح النار على العدو الصهيوني أميركي؟

الحق أنه ما كان يقتضي أنّ توافق الحكومة اللبنانية على ان تكون رئاسة لجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في عهدة جنرال أميركي معروف سلفاً أنّ حكومته حليفة وشريكة سافرة للكيان الصهيوني في عداوته المتواصل على لبنان واللبنانيين. أما المقاومة، وإن لم تكن طرفاً موقعا على اتفاق وقف إطلاق النار، فإنها ستجد نفسها ملزمة، بموجب مبادئها ومواقفها المعلنة، باستئناف القتال ضدّ جيش الاحتلال «الإسرائيلي» أيّا يكن موقف حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها نجيب ميقاتي.

سينبري أصدقاء أميركا في لبنان كعادتهم إلى الصراخ مجدداً معترضين على قيام المقاومة بزجّ البلد في الحرب مجدداً من دون موافقة المؤسسات ذات الصلاحية في الدولة.

الدولة؟! أم اللادولة؟

ألم يسمع أصدقاء أميركا في لبنان رئيس لجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الجنرال الأميركي غاسبر جيفيرز يقول لحكومة تصريف الأعمال «إنّ «إسرائيل» يجب أن تأخذ وقتها لتنفيذ أهداف عمليتها البرية الرامية إلى ضبط منشآت ومستودعات المقاومة في ظل عجز الجيش اللبناني عن تنظيف الأرض»؟

ألا يشكّل ما قاله الجنرال الأميركي اعترافاً مدوّياً من دولته «الصديقة» بأنها وراء كل ما تقوم به «إسرائيل» من اعتداءات واحتلالات؟

متى يهبّ اللبنانيون، مواطنين ونهضويين ومسؤولين، إلى إنجاز أولويتين متوازنتين ومتزامنتين وملحّتين: التزام المقاومة الوطنية في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي»، وبناء الدولة المدنية القادرة والعادلة؟

*نائب وزير سابق
issam.naaman@hotmail.com

رعد بعد زيارته بري: سنتعامل مع كل مستجد وفق ثوابتنا



بري مجتمعاً إلى رعد ووفد كتلة الوفاء للمقاومة

وجودنا والعيش معاً بأمن وكرامة وحفظ حقوق ومصالح الجميع».

وتابع «في لقائنا مع دولة الرئيس، نقلنا له تحية الأمين العام الشيخ نعيم قاسم والإخوة في قيادة حزب الله وشكرنا له الجهود الوطنية التي بذلها وبيدّلها لمصلحة الوطن وشعبه، وتداولنا معه في الخطوات المزمع القيام بها من قبل لجنة الإشراف على تنفيذ الاتفاق وخصوصاً في ما يتصل بتثبيت كامل لوقف الخروقات الصهيونية وإجلاء قوات العدو عن أرضنا المحتلة، ولا سيما تلك التي توغّل فيها حقداً بعد إعلان الاتفاق».

وختم رعد «وفي موضوع الاستحقاق الرئاسي، تداولنا وجهات النظر، وجرى تأكيد وجوب مقاربتنا لهذا الاستحقاق بموقف متماسك ومتمفاهم عليه أساساً بين حزب الله وحركة أمل، تحقيقاً لما يراه الفريقان مناسباً للبلاد وفي المرحلة الراهنة التي تزدهم فيها الملفات والقضايا التي تحتاج إلى معالجات جديّة وناجحة وسريعة».

حسن نصرالله، والشهيد السيد هاشم صفي الدين، وأرواح كل الشهداء القادة والمقاومين والمدنيين من أهلنا الأوفياء الغياري، ونؤكد لهم وللبنانيين جميعاً ولكل الأحرار من حلفائنا وشركائنا أننا ماضون على نهج هؤلاء الشهداء، ولن نغيّر ولن نبديل في ثوابتنا وسنتعامل مع كل تطوّر ومستجد بحسبه وفق هذه الثوابت. نحن أهل السلم والأمن والحوار في الوطن، وأهل الإرادة والعزم والمقاومة ضدّ عدوّ الوطن».

واعتبر أنّ «حفظ السيادة الوطنية واجب الجميع، لأنّ السيادة ليست شعاراً ولا أغنية، بل هي أهمّ قواعد الوفاق الوطني التي يجب أن تترجم بنوداً قانونية في كل التشريعات المرعية الإجراء في البلاد، والإصلاح لا يستقيم إلا إذا كان شاملاً ومتوجّهاً لتحقيق المصالح الوطنية والعامة، وليس للمصالح القومية والاستثنائية». وجدّد الدعوة «لكل شركائنا في الوطن، أن نعالوا جميعاً لنستثمر قدراتنا وطاقتنا ولبنانيتنا من أجل حفظ بلدنا وحماية

أكدّ رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد «أننا ماضون على نهج شهدائنا ولن نغيّر في ثوابتنا وسنتعامل مع كل مستجد وفق هذه الثوابت».

كلاماً رعد جاء إثر زيارته أول من أمس رئيس مجلس النواب نبيه بري، في مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة، بحضور النواب: حسن فضل الله، علي عمار، أمين شرّي وإبراهيم الموسوي، والمعاون السياسي لرئيس المجلس النائب علي حسن خليل، حيث جرى عرض للأوضاع العامة، ولا سيما السياسية والميدانية منها والملف الرئاسي فضلاً عن شؤون تشريعية.

وقال رعد «من على منبر الأخ الأكبر دولة الرئيس نبيه بري، نودّ مجدداً أن نتوجّه بتحية الفخر والاعتزاز إلى كل أهلنا المقاومين، وإلى أبنائنا وإخواننا خصوصاً في حزب الله وحركة أمل وإلى كل اللبنانيين الشرفاء على امتداد لبنان، ونبتهل إلى الله بالدعاء لشفاء الجرحى الأبطال، ونستمطر الرحمة للشهداء العظماء الذين سطوروا مع المقاومين البواسل أروع ملاحم المجد والصمود والنصر والدفاع عن الوجود والوطن، والذين منعوا العدو الصهيوني المدعوم من قوى الاستكبار والهيمنة والطمع من أن يخضع إرادتنا الراضة والمقاومة لاحتلال العدو الصهيوني وتهديداته، على الرغم من كل ما استنطاع هذا العدو أن يناله منا وعلى الرغم من كل التوحّش الذي مارسه وعلى الرغم من كلّ تجاوزاته وإطاحته كل قواعد الحروب والقوانين والشرايع والمواثيق الدولية».

وأشار إلى أنّ العدو «لا يزال على الرغم من اتفاهه مع لبنان على وقف العدوان يتمتّع في خروقاته المُخزبة كاستعاضة عن فشله الميداني في المواجهة»، مُضيفاً إنّنا نستحضر من هنا أيضاً روح وقامة شهيد الأمة الاسمي ورمز عنفوانها وكرامتها الأمين العام الشهيد السيد

■ يحيى المعلم*

أنّ مصير الطبيب حسام أبو صافية مدير مستشفى كمال عدوان المختطف من قبل العدو الصهيوني ومعه عدد من الطاقم الطبي والإداري هي مسؤولية المنظمات الدولية الحقوقية بالكشف عن مكانهم ومصيرهم وأنّ تقوم بواجبها، وإلا ما معنى دورها أمام حرب الإبادة، بعد أن تآكل دورها بسبب حالة العجز المرعبة، على الرغم من بعض القرارات والمواقف التي خرجت عن محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، لم تكن كافية لما تقوم به من جرائم بحق الأسرى وخصوصاً الاختفاء القسري لمئات الأسرى الذي ينفي العدو الصهيوني وجودهم رغم كلّ الشواهد والفيديوات التي تثبت وجودهم لدى الاحتلال العنصري في فلسطين...

أنّ الكشف عن السجون التي أقامها الكيان الغاصب منذ احتلاله لفلسطين عام 1948 وهي عشرات السجون ومراكز التحقيق والتوقيف، التي يشرف على كثير منها الجيش، ويحتجز فيها سنوياً آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، في ظل ظروف لاإنسانية، مع تعريضهم للقتل والتعذيب والتحقير.

وبحسب أرقام الأمم المتحدة والتقديرات الفلسطينية الرسمية، بلغ عدد الفلسطينيين الذين احتجزوا في السجون الإسرائيلية منذ العام 1967 أكثر من مليون شخص، بما في ذلك عشرات الآلاف من الأطفال.

حتى أنّ منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية تقريراً في أغسطس/ آب 2024، وصفت فيه الظروف اللاإنسانية التي يخضع لها أكثر من 10 آلاف فلسطيني داخل المعتقلات «الإسرائيلية»، ومعاناتهم مع العنف والتعذيب والإذلال، وعنوانته بـ «مرحبا بكم في الجحيم».

ويقيم معظم المعتقلين الفلسطينيين في زنازين قذرة ومكتظة بأعداد تفوق استيعابها بمرات، دون توفير المستلزمات الضرورية والظروف الملائمة للحياة البشرية.

ووفق تقارير المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان ترتكب إدارات السجون «الإسرائيلية» انتهاكات صارخة، تشمل أعمال عنف شديدة وتعسفية متكررة، واعتداءات جنسية، ويخضع المحتجزون للإذلال والإهانة وتحظر عليهم ممارسة عباداتهم.

وتعمل إدارات السجون الإسرائيلية على حرمان المعتقلين الفلسطينيين من النوم والطعام والشراب والعلاج، كما قد تعيق زيارة المنظمات الدولية والحقوقية لبعض السجون، وتمنع ذوي المعتقلين من زيارتهم أو التواصل معهم لفترات قد تستمر طويلاً في بعض الأحيان.

وأبرز هذه السجون في فلسطين المحتلة هي: كارميل، الدامون، جلبوع، هرمون، مجدو، شطلة، زلمون هذه السجون في شمال فلسطين، أما في وسطها فهي: أشموريت، عيلون (الرملة)، عيفون (الرملة)، هشارون، ماسياهو (الرملة)، نيسان ماجان (الرملة)، نيفي تيرزا للنساء (الرملة)، عوفر للقصر، عوفر، ريمونيم، وفي منطقة الجنوب فهي: مجمع سجون بنر السبع، بالم النخيل، إشال، إيلا، كترزيوت، نفحة، رامون، صحرونيم، شكمة.

أما مراكز الاعتقال فهي: اعتقال إيلات، اعتقال سيتروس، المسكوبية (القدس)، اعتقال كيشون (سجن الجملة)، اعتقال نيسان، اعتقال خيمة كادر، اعتقال بتاح تكفا، اعتقال أبو كبير هذا عدا سجون السرية ومقابر الأرقام عند الاحتلال العنصري...

*أمين سر اللجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين في سجون العدو، منسق خميس الأسرى

خفايا

قالت مصادر سياسية تتابع الملف الرئاسي في لبنان إن هناك توافقاً بين كتل نيابية تملك الأغلبية اللازمة لانتخاب رئيس، إذا توافر النصاب اللازم للانتخاب أنّ تلقى بعد الجولة الأولى للانتخاب، والفشل في انتخاب رئيس لاختيار اسم تقوم بالتصويت لمصلحته من بين 4 أسماء متفق على توافر المواصفات المطلوبة فيهم على أن تعطى الفرصة حتى ذلك الحين للمساعي الإقليمية والدولية لصناعة توافق بما يزيد عن ثلثي النواب على اسم جامع مثل قائد الجيش أو صناعة توافق على عدم تعطيل النصاب وترك العملية الانتخابية تنتهي بانتخاب رئيس بالأغلبية ضمن تنافس بين عدة أسماء من لائحة مختصرة.

كواليس

تقول مصادر دبلوماسية روسية إن القيادة التركية كانت تهدد دائماً بعملية عسكرية وشيكة في شمال سورية على الجماعات الكردية، وتعتبر أنّ النظام السابق هو العقبة، وهي منذ شهر تسيطر على الملعب السوري وقد صارت الجماعات المدعومة منها تحكم دمشق وقواتها على حدود وداخل سورية وأقصى ما تفعله هو تسليط بعض الفصائل لحوض مناوشات نارية مع مناطق سيطرة الجماعات الكردية التي تحظى بالتغطية الأميركية. فهل يستطيع الرئيس التركي التحدّث مع شعبه والقول إن ما جرى في سورية كان ترجمة لمفهوم الأمن القومي التركي في ما يبدو أنّ الطرف الذي تمت إزالته هو نظام لم يكن يهدد الأمن التركي بينما الجماعات المتهمة بهذا التهديد باقية؟

قاسم: صبرنا على الخروقات «الإسرائيلية» قد ينفذ قبل الـ 60 يوماً... والمقاومة تقرر متى وكيف تقاوم

أوضح الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أن «صبر المقاومة على الخروقات الإسرائيلية مرتبط بالتوقيت المناسب للرد عليها وقد ينفذ قبل الـ 60 يوماً»، مؤكداً حرص الحزب على انتخاب رئيس للجمهورية بالتوافق مع الكتل النيابية الأخرى.

مواقف قاسم جاءت في كلمة متلفزة له في ذكرى استشهاد القائد السابق لفيلق القدس اللواء قاسم سليمانى ونائب رئيس الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس وحول آخر المستجدات السياسية وأشار فيها إلى أن «المقاومة خيار ثقافي وإيماني وسياسي وجهادي»، موضحاً «أن ما يقابل المقاومة هو التسليم للعدو بما يريد أن يصنع خشية أن يؤذينا مرحلياً، لكنه يأخذ كل شيء للمستقبل».

وشدد على أننا «اخترنا المقاومة لتحرير الأرض وحماية السيادة ونصرة فلسطين والحق في مواجهه الاحتلال التوسعي الإسرائيلي»، موضحاً أن «قيادة المقاومة هي التي تقرر متى تقاوم وكيف تقاوم وأسلوب المقاومة والسلاح الذي تستخدمه»، وقال «لا أحد يتصور أنه كلما حصل حادث على المقاومة أن تتصدى، وأن ترد»، مؤكداً «أن المقاومة هي من تضع قواعدنا». وأضاف «لا يوجد جدول زمني يحدد أداء المقاومة، لا بالاتفاق ولا بعد انتهاء مهلة الستين يوماً في الاتفاق، لقد قلنا بأننا نعطى فرصة لمنع الخروقات الإسرائيلية وتطبيق الاتفاق وأتينا سنصبر، لا يعني هذا أننا سنصبر لمدة 60 يوماً ولا يعني هذا أننا سنصبر أقل أو أكثر من 60 يوماً».

وأوضح أن «صبرنا مرتبط بقرارنا حول التوقيت المناسب الذي نواجه فيه العدوان الإسرائيلي والخروقات الإسرائيلية، قد ينفذ صبرنا قبل 60 يوماً وقد يستمر، هذا أمر تفرقه القيادة، قيادة المقاومة هي التي تقرر متى تصبر ومتى تبادر ومتى ترد».

وتابع «أتمنى ألا تتعبوا أنفسكم كثيراً بالتحليلات السياسية ولا ببعض التصريحات، أنه ماذا سيفعل حزب الله إذا من 60 يوماً ماذا سيفعل حزب الله قبل ذلك مع الاعتداء؟ عندما نقرر أن نعمل شيئاً سترونه مباشرة وبالتالي لا توجد قاعدة تعني السكوت أو المبادرة هذا هو قرارتنا».

وعن اتفاق وقف النار شدد قاسم على أنه «يعني حصاراً جنوب نهر الليطاني وهو يلزم إسرائيل بالانسحاب، والدولة الآن، ونحن منها، هي مسؤولة عن أن تتابع مع الرعايا لتكف يد إسرائيل وتطبق الاتفاق»، مؤكداً أن «معركة أولى الباس نبتت مشروعياً وأهميتها المقاومة التي خرجت مرفوعة الرأس ومنصورة بكسر مشروع الاحتلال ومنع إنهاء المقاومة».

وذكر بـ «أن العدو الإسرائيلي عندما اجتاحت لبنان عام 1982، وصل إلى العاصمة بيروت خلال أيام»، وقال «بقينا نقاوم كمقاومة إسلامية ومقاومة وطنية وكل المقاومين الشرفاء من سنة 1982 إلى سنة 2000 حتى حررنا هذه الأرض، تحررت خلال 18 سنة ببركة المقاومة».

ولفت إلى أن «العبرة أن إسرائيل وصلت إلى بيروت خلال أيام، أما في سنة 2024، في عدوان أبلول، حاولت إسرائيل لمدة 64 يوماً قبل وقف العدوان أن تتقدم مئات الأمتار وكانت صعبة عليها ودفعت ثمناً كبيراً من جنودها وجيشها وضباطها، ولكن لم تتمكن من أن تتقدم أكثر من مئات الأمتار على الحافة الامامية».

وأكد «أن العدو لم يتمكن من الوصول إلى جنوب نهر الليطاني، وإلى بيروت لأن المقاومين المجاهدين الصامدين الأسطوريين صمدوا ووقفوا بوجه العدو الإسرائيلي»، مضيفاً أنه «عندما تكون أمام جيش يأتي بخمس فرق تعدادها 72.000 جندي وضابط من أجل أن يخترق الحدود ومن أجل أن يصل إلى النهر أو أبعد من النهر ولا يتمكن من ذلك، إلا يعني أن المقاومة قوية وراعية ومؤثرة وتعمل أهداف العدو».

وأشار إلى أنه «على الرغم من التدمير الواسع الذي قامت به إسرائيل والعدوان الإجرامي الذي لم يترك ولا بشر ولا حجر ولا أي شيء، مع ذلك عقد الاتفاق الذي طلب فيه العدو وقف إطلاق النار ونحن وافقنا من خلال الدولة اللبنانية على وقف إطلاق النار».

وأكد أنه «عند وقف إطلاق النار، كانت لدي المقاومة قدرة وازنة وحضور ومقاوم وازن ومؤثر»، مشدداً على «أن العدو أرغم على أن يطلب وقف إطلاق النار»، وقال «لا تنسوا، واجهنا عدواناً غير مسبوقة، صمدنا كمقاومة وصمد شعبنا وصمد لبنان، وكسرنا معا شوكة إنهاء المشروع المقاوم، كسرنا شوكة إسرائيل، لم تتمكن إسرائيل من تحقيق هدفها، صحيح أن التضحيات كانت كبيرة، ولكن المعبر لبقائنا أعزة هي أن تقدم هذه التضحيات الكبيرة، هو إذا لم تقدم هذه التضحيات الكبيرة النتيجة ماذا؟ النتيجة أن يتوقف الإنسان، النتيجة ألا يقاوم، النتيجة أن تدخل إسرائيل وأن تحتل وأن تصل إلى بيروت، لا، نحن أعزة، سنستمر المقاومة».

وأكد قاسم أنه «بعد معركة أولى الباس هناك نتائج أصبحت محفورة وهذا يجب أن نراه»، مشدداً على أنه بعد هذه المعركة «لا إمكانية أن يستمر الاحتلال في لبنان من دون مقاومة، ولا إمكانية أن يتمكن العدو الإسرائيلي من الاجتياحات كما يريد، ولا إمكانية أن يؤسس منظمة خاصة يصنع فيها جيشاً له يقطع من لبنان، ولا إمكانية لمستوطنات إسرائيلية. ما حصل في معركة أولى الباس قطع الطريق أمام إسرائيل ليكون لها أمل في لبنان، وذلك بسبب المقاومة والشعب والجيش».

وقال «إذا أردتم المقارنة انظروا إلى ما حصل في سورية، احتل العدو في الجولان مساحة تساوي مساحة غزة مرة ونصف، ضرب كل قدرات الجيش والشعب السوريين، وبالتالي هو يسرح ويمرح ويتصرف كما يريد ليحطل إمكانات سورية إلى أمم طويل وليضمن ألا تكون هناك مواجهة



صفا متحدثاً في الضاحية أمس

أكد مسؤول وحدة التنسيق والارتباط في حزب الله وفاق صفا، أن الحزب «يواصل نهجه المقاوم مستمداً عزيمته من روح السيد حسن نصر الله وحضوره الذي لم يغيب».

وفي تصريح له من مكان ارتقاء الشهيد السيد حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، شدد صفا على أن «حزب الله لم ولن يهزم وهو أقوى من الحديد»، وتوجه إلى «الواهمين بأن حزب الله أصبح ضعيفاً»، قائلاً إن «الحزب أقوى مما كان بناءً على ما شهد به الأعداء»، مضيفاً «كلنا في خدمة شباب المقاومة وسنبقى كذلك وسنمنع عنهم أي أذى في الداخل. وكنا وسنبقى مع شعب المقاومة وسنمنع عنه أي أذى في الداخل».

وحذر «من المساس بمعنويات شعب المقاومة» وقال «لن يكون هناك أي إمكانية لأحد بأن يكسر معنوياتنا، وحزب الله مع أمينه العام وقيادته في الجهاد والمقاومة سيكون حاضراً مع الناس وفي الساحة من أجل البناء وإزالة الركام». وأعلن «أن حزب الله سيكون حاضراً للتصدي لظواهر التشبيح على الناس»، موضحاً «أن لا فيتو لحزب الله على ترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون لرئاسة الجمهورية».

وردًا على سؤال، لفت صفا إلى أن تشييع السيد نصر الله «سيكون بعد الـ 60 يوماً في الضاحية الجنوبية كما قرّر حزب الله».



الشيخ نعيم قاسم يلقي كلمته في ذكرى الشهيد سليمانى والمهندس

لا إمكانية لاستمرار الاحتلال في لبنان دون مقاومة

الشعب السوري مقاوم وسيكون له دور في مواجهة «إسرائيل»

نحرص على انتخاب رئيس للجمهورية بالتوافق مع الكتل

له من قبل السوريين» وأعرب عن اعتقاده بأنه «في المستقبل سيكون للشعب السوري، دور في مواجهة إسرائيل لأنه شعب مقاوم وشعب شريف وشعب له تطلعات نحو العزة والحرية».

وقال «هذه المقارنة يجب أن تكون أمامنا، كان يمكن أن يحصل في لبنان كما حصل في سورية لولا المقاومة، يجب أن يسجل هذا الأمر». وحول الملف الرئاسي في لبنان، أكد قاسم «أننا في حزب الله حريصون على انتخاب الرئيس على قاعدة أن تختاره الكتل بالتعاون والتفاهم جلسات مفتوحة ولا فرصة للإغاليين»، مشدداً على أننا «نعمل على أساس تكريس الوحدة والتعاون الداخلي للنهوض ببلدنا».

وعن الوضع في فلسطين المحتلة قال قاسم «ما هذا الشعب الفلسطيني العظيم الاستثنائي والتاريخي فهو شعب من أرقى الشعوب في العالم في تقديم التضحيات»، مؤكداً أن «الشعب الفلسطيني سيبقى حياً والمقاومة مستمرة».

كذلك، وجه قاسم تحية خاصة لقيادة اليمن وجيش اليمن وشعبه، وقال «تحية لليمن الفقير بإمكانياته الغني بشعبه وقيادته وإيمانه وصلابته والذي يواجه الإسرائيلي والأميريكي».

وكان قاسم أكد في مستهل كلمته أن الشهيد قاسم سليمانى «هو قائد إستراتيجي على المستويات الفكرية والسياسية والجهادية»، مشيراً إلى «أن هذا الأمر لمس من خلال حركة القائد الشهيد سليمانى وخطه وما أنجزه على الساحة».

ولفت إلى أن سليمانى «كشف مخططات أميركا وخصوصاً في العراق وأفغانستان وأسقط مشاريعها في المنطقة»، مضيفاً أن سليمانى «كشف مخططات إسرائيل في المنطقة وعمل بشكل دؤوب واستطاع أن يعيد لفلسطين تالفها»، موضحاً أن سليمانى «ساهم ليل نهار لتوفير الإمكانيات والتدريب وتصحيح الرؤى وعمل على محاولة ربط بين هذه الساحة».

وأكد أن لسليمانى «الفضل في ما نراه اليوم من صعود وفيات واستعادة القضية الفلسطينية لتكون القضية المركزية الأولى لأهل المنطقة والمسلمين وأحرار العالم»، مشدداً على أنه «نموذج ورائد وعلم وراية وأثاره سنستمر في مواجهة إسرائيل حتى زوالها».

وعن الشهيد أبو مهدي المهندس، قال قاسم «عمله نموذج في الالتزام الحقيقي والولائي وتحت سقف المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف، وكان له دور كبير في تأسيس الحشد الشعبي».

تويني: ديمومة «إسرائيل» محدودة

رأى الوزير السابق نقولا تويني أن «إسرائيل تعتبر أنها أوقعت الهزيمة بجميع أعدائها وتعلن أنها ستقود المرحلة المقبلة لإرساء واقع وعالم جديد أو ما سمته شرق أوسط جديد. لكن التنظير اليوم على الهيكليات الجيو سياسية المستقبلية ليست بالأمر السهل».

وقال في تصريح «إن الحروب الحديثة لم تنتج تغيرات مباشرة على طريقة الحرب العالمية الأولى والثانية. الانتصار الساحق الأميركي في العراق أنتج عكس ما أرادت أميركا من نتيجة من حربها هناك، كذلك في أفغانستان، كذلك في أوكرانيا، كذلك سيكون في فلسطين ولبنان وسورية لأسباب عديدة، أولها أنها حروب تكنولوجية فورية تنتجها دمار شامل وكبير من دون إرساء السلام والاستقرار والسلام الاجتماعي، أي إن ألمانيا وحلفاءها همزوما ولكن خطة مارشال حلت مكان الدمار وأعدت الرأسمالية سبيل الشعوب الأوروبية إلى الرقي والتنافسية».

وتابع «ماذا بعد الدمار الإسرائيلي؟ إسرائيل تعتبر أنها انتصرت فعلا ولكن ما هو مشروعها لهذه البقعة السكانية التي أنهكتها؟ لا شيء إلا المزيد من البؤس والقتل والتدمير. هذا يعني أن لا ديمومة تاريخية ممكنة لهذا النهج التعجيزي القاتل والمجرم (...)».

وأكد أن «ديمومة إسرائيل محدودة لأنها تحمل مشروعا مضادا لمنطق التاريخ وحيات الشعوب والإنسانية التي تنحو إلى الثبات والسلام والسعادة»، مشيراً إلى أنه «لا يمكن الرقي بمنطق الموت والقتل بل التراجع الدائم نحو الزوال والاندثار». وقال «الكل يعلم أن لا حياة لهذا الكيان المصطنع بمعزل عن الدعم العسكري والمالي الهائل الذي تقدمه أميركا والغرب للكيان».

الصمد: نريد ممن أعطوا ضمانات تنفيذ القرارات الدولية

استقبل رئيس لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلدية النائب جهاد الصمد في منزله ببلدة بعلبعل بزعون الضنية، وفدا من المؤهلين المتقاعدين في جهاز أمن الدولة شكره على ما قام به لجهة مساعدتهم بالحصول على قسائم محروقات مستحقة لهم ولم تصرف سابقاً.

ورد الصمد قائلاً: «هذا حق لكم» واعدأ بأن «حقوق المؤهلين المتقاعدين ستتكرر ولن يكون هناك عودة إلى الوراء»، مضيفاً أن «الأهم من كل ذلك هو القيام بورشة عمل لإنجاز سلسلة رتب ورواتب جديدة، على أن تلحظ مفعولا رجعيا منذ العام 2019 بما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للمتقاعدين، لأنهم ظلموا، وهذا حق مكتسب لهم».

وأضاف: «نأمل أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وأن ينتظم عمل المؤسسات الدستورية ويتم تشكيل حكومة جديدة وتفعيل الإدارة».

وختم: «حصلت الحرب ووقعت خسائر كبيرة، لكن طالما الحقوق لم تسترد وطالما هناك احتلال سيكون هناك دائماً مقاومة، وهذا موقف ثابت لنا. نحن نراهن على الجيش اللبناني والقرارات الدولية لتنفيذها بعد التزام لبنان بها، إنما نريد ممن أعطوا ضمانات تنفيذ هذه القرارات، لأنه إذا لم يتم تنفيذها لا يعني ذلك القبول أن تبقى إسرائيل تسرح وتمرح في لبنان».

إضافة إلى الملقات الكثيرة وضرورة متابعتها بدقة وسرعة، يأتي إصرار دولة الرئيس نبيه بري لانتخاب الرئيس في جلسة التاسع من الشهر من دون أي تأجيل، لأن المصلحة الوطنية تتطلب من القوى والنظر للتفاهم والتوافق على الشخصية التوافقية للاستفزة والتخلي عن المصالح الضيقة والتفتيش عن المكاسب لا مكان لهما أمام ما يواجهنا من استهدافات الكيان الصهيوني لتمرير مشاريعه الذي أعلن عنها ويعمل لها».

الإسرائيلي بعدم التزامه بما جاء بينود اتفاق وقف العدوان وانسحابه من الأجزاء التي احتلها منذ بداية عدوانه وزاد من توغله وما زال منبذ بدء الاتفاق وبداية عمل لجنة المراقبة الخماسية، ما يضعنا أمام مرحلة دقيقة الخطورة، وعليه لا بد من أن تتحمل الدول الراعية مسؤولية استثنائية لوضع حد للتفكك الإسرائيلي، لأن ذلك سيرفع من حدة التوتر وسيعتبر لبنان ما يحصل في حينه احتلالاً يستدعي مواجهته بكل الوسائل المتاحة».

وأضاف «ولأننا أمام هذا الوضع الخطير، أمل عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور قاسم هاشم أن «تكون جلسة انتخاب رئيس جمهورية منتجة، وأن يكون لدينا رئيس لإعادة انتظام عمل المؤسسات الدستورية، في ظل التطورات والتحديات التي يمر بها لبنان والمنطقة وبقاء لبنان في دائرة التصويب الإسرائيلي والذي ما زال يبعث في ممارساته العدوانية وانتهاكاته اليومية وعدم التزامه باتفاق وقف العدوان».

وقال هاشم في تصريح بعد لقائه وفوداً في منزله في شبعا «إذا ما تأكدت نوايا العدو

مفاوضات مكثفة في الدوحة واقتراح ماكغورك لما بعد الحرب وحماس تقدّم لألحة...

تصطدم جهود تسويق قائد الجيش العماد جوزف عون بعدة تأمين الـ 86 نائباً لانتخابه، باعتبار أن الانتخاب يحتاج تعديلاً للدستور، وكان لافتاً كلام السفير المصري يوم أمس، حيث قال "بين كل المرشحين الآن بحسب ما نعلمه لا توجد أغلبية 86 صوتاً لأي من الأسماء المطروحة"، مشدداً على أن "الأمر قد تتغير"، وقال: "لا فيتو من الخماسية على اسم".

في ملف الاحتلال في جنوب لبنان وما أشيع عن نيات إسرائيلية لتمديد البقاء في الجنوب عند انتهاء مهلة الستين يوماً، قال مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله الحاج وفيق صفا، إن لا أحد تبلغ رسمياً بذلك، مضيفاً أن المقاومة قوية وقادرة مستعيداً ما سبق وقاله الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم عن أن المقاومة تقرّر توقيت مواجهة الاحتلال قبل أو بعد نهاية مهلة الستين يوماً، محيلاً مهمة الالتزام بالمهلة على ملاحقة الدولة اللبنانية للجنة المراقبة التي تشكلت في الاتفاق برئاسة أميركية. وأضاف صفا أن المبعوث الأميركي أموس هوكشتاين سوف يلاقي خلال زيارته المرتقبة مطالبة لبنانية بتوضيح الالتزامات تجاه الاتفاق وضمان تنفيذها، وقال صفا الذي تحدّث من مكان استشهاده الأمين العام السابق السيد حسن نصرالله، إن الملف الرئاسي يحظى بجديّة من قبل حزب الله وإن الرئيس نبيه بري يدير بالتعاون مع الحزب والحلفاء هذا الملف، مضيفاً أن لا فيتو لحزب الله على انتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون، مضيفاً أن الفيتو الوحيد للحزب هو على رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، لأنه "مشروع حرب وفتنة".

وشد الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم على أنه لا يوجد جدول زمني يحدّ أداء المقاومة لا بالاتفاق ولا بعد انتهاء مهلة الستين يوماً، وأضاف: «صبرنا مرتبط بقراراتنا حول التوقيت المناسب الذي نواجه فيه العدوان «الإسرائيلي» والخروقات وقد ينفذ قبل الستين يوماً وقد يستمر، وهذا أمر تقرره قيادة المقاومة». وأوضح قيادة المقاومة هي التي تقرّر متى تصبر ومتى تبادر ومتى ترد، مؤكداً أنه عندما تقرّر قيادة المقاومة «ما سنفعل سترونه بشكل مباشر».

ولفت قاسم خلال كلمة له بمناسبة ذكرى استشهاد القائد الحاج قاسم سليمانى والقائد الحاج أبو مهدي المهندس الى أن "إسرائيل" في الماضي وصلت خلال أيام الى بيروت، أما في عدوان عام 2024 فلم تتمكن من أن تتقدم أكثر من مئات الأمتار عند الحافة الامامية"، لافتاً إلى أن "المجاهدين الأسطوريين صمدوا وواجهوا بقوة"، مؤكداً أنه "رغم التدمير الواسع والعدوان الإجرامي الذي قامت به «إسرائيل» مع ذلك عقد اتفاق وقف إطلاق النار الذي طالب به العدو ونحن وافقنا، وعند وقف إطلاق النار كان لدى المقاومة حضور مقاوم وازن ومؤثر".

وأشار الشيخ قاسم إلى أنه "كان المعبر لبقائنا أعزاء هو تقديم التضحيات الكبيرة"، مشدداً على أن المقاومة ستستمر إن شاء الله وهناك نتائج محفورة بعد معركة أولى الباس، ولافتاً إلى أن "معركة «أولي الباس» هي ولادة جديدة للبنان العصي على الاحتلال". وأضاف: "بعد معركة أولى الباس لا إمكانية لأن يتمكن العدو «الإسرائيلي» من الاحتياج كما يريد ولا إمكانية لمستوطنات"، مبيّناً أن "الذي حصل في معركة أولى الباس قطع الطريق أمام «إسرائيل» ليكون لها آمال في لبنان". وتابع قاسم: "اخترنا المقاومة كخيار إيماني وهي خيارنا لتحرير الأرض والسيادة ونصرة فلسطين والحق"، موضحاً أن "قيادة المقاومة هي التي تقرّر متى وكيف تقاوم وأسلوب المقاومة والسلاح الذي تستخدمه". ورأى أنه "كان من الممكن أن يحصل في لبنان ما حصل

في سورية"، معرباً عن اعتقاده أنه في المستقبل سيكون للشعب السوري دور في مواجهة "إسرائيل". مضيفاً: "يقولون المقاومة ضعفت ولكنهم يغفلون أنه بعد شهادة السيد نصر الله أي بعد 10 أيام بدأت بالتعافي ورأى كل الناس أنها عادت إلى الميدان بقوة ومع الاتفاق خرجت قوية، ويقولون المقاومة تراجمت وأنا أقول لهم المقاومة إيمان وهذا الإيمان قوي وتصلب وتحذر". وفي الشأن الرئاسي، قال الشيخ قاسم: "نحن في حزب الله حرصون على انتخاب الرئيس على قاعدة أن تختاره الكتل بالتعاون والتفاهم بجلسات مفتوحة ولا فرصة للإغائيين". وأضاف "نعمل على أساس تكريس الوحدة والتعاون الداخلي للنهوض ببلدنا".

بدوره، أشار مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا، في كلمة من موقع اغتيال الأمين العام السابق لحزب الله السيد حسن نصر الله، الى أن "حزب الله لم ولن يهزم، وهو كما قال السيد حسن نصر الله خلق وعلى جبينه النصر وهو أقوى من الحديد وأقوى مما كان"، مشدداً على أن "ليس لدينا «فيتو» على قائد الجيش، و«الفيتو» الوحيد بالنسبة لنا هو على رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع لأنه مشروع فتنة وتدميري في البلد".

ورداً على سؤال إن لم ينسحب جيش الاحتلال الإسرائيلي بعد مهلة الـ 60 يوماً، قال "الجيش اللبناني ولجنة المراقبة لم يتليغا هذا الأمر، ولكن بعد انقضاء الـ 60 يوماً فالأمر متروك لقرار حزب الله والمقاومة ماذا ستفعل، وكما قال الشيخ نعيم قاسم هذه مسؤولية الدولة التي وقعت الاتفاق وهي التي ستتابع إجراءات وقف إطلاق النار أو الخروقات".

من جهته، أكد المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلاق، في رسالة للقوى السياسية، أن "لبنان ليس دكاًناً ولا مزرعة للبيع، والمصلحة السيادية للبنان فوق كل اعتبار، وحمايته من اللعبة الخارجية أكبر مهمة وطنية على الإطلاق. وحرق لبنان من خلال الانقسام والقطيعة الذأخلة، أمر يضعنا بقلب المجهول". وأشار قبلاق إلى أن "المطلب رئيس جمهورية لبنان وليس للحرق الدوائية، وقيمة رئيس الجمهورية بقدرته على الحكم، وهذا يتطلب انتخاب رئيس من رحم النظام والمصالح السيادية اللبنانية، ومطابخ الخارج المسمومة تريد حرق لبنان، ومن غير التعامل مع لبنان من باب الوصاية السياسية أو الانتداب الدولي، ولن نسمح بتضييع البلد، وتاريخ لبنان الطويل شاهد على ذلك".

وحزب "أنا لن نقبل ببقاء الجيش الإسرائيلي ساعة واحدة بعد مدة الستين يوماً، فكل شبر من لبنان سيادة وطنية، والمقاومة قدرة سيادية مرّغت أنف «إسرائيل» في الخيام وباقي الحافة الحدودية، وستمرّغ أنف «إسرائيل» مجدداً إذا أصرّت على العريضة والإرهاب بالحافة الحدودية". وأشارت جهات دبلوماسية غربية ومطلعة على الوضع الأمني والعسكري في الجنوب لـ "البناء" الى أن "قوات الجيش الإسرائيلي قد لا تتسحب في الموعد المحدد لنهاية الهدنة أي الستين يوماً من الأراضي اللبنانية، بل ستبقى جزءاً كبيراً من قواتها في مناطق محددة تعتبرها أساسية واستراتيجية وبعض الوقت لحماية حدودها وأمنها من الشمال وللاستمرار بتدمير البنية العسكرية والصاروخية والاتفاق العائدة لحزب الله في جنوب الليطاني". ولغلت الجهات الى أن قد تبقى القوات الإسرائيلية لأسابيع وربما أكثر في الأراضي اللبنانية، للتحقق من أمرين الأول انسحاب حزب الله وأسلحته بشكل كامل من جنوب الليطاني وانتشار الجيش اللبناني في كامل المنطقة الحدودية وفق بنود الاتفاق، والثاني انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة ما ضمن تعزيز قوة الدولة في الجنوب لإلزام حزب الله بتطبيق القرار 1701 والقرارات ذات الصلة ومنعه من ترميم نفسه وإعادة تشكيل خطر على «إسرائيل»... وشددت الجهات على أن لجنة الإشراف الدولية تبذل جهوداً كبيرة في الضغط على «إسرائيل» للانسحاب ووقف خروقاتها، مضيفة أن بقاء القوات الإسرائيلية بعد نهاية مهلة الهدنة وانتشار الجيش اللبناني وانتخاب رئيس للجمهورية سيهدد اتفاق وقف إطلاق النار ويعيد مشهد التوتر الى الحدود".

وكان العدو الإسرائيلي واصل عدوانه على الجنوب

وحرق اتفاق وقف إطلاق النار، حيث أفادت "الوكالة الوطنية للإعلام" مساء أمس، عن سماع أصوات انفجارات في القطاع الشرقي، تبين أنها ناجمة عن قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات نسف في بلدة الطيبة بقتضاء مرجعيون.

ونفذ جيش الاحتلال في وقت سابق عدة عمليات تفجير في بلدة الطيبة في أوقات مختلفة. وأفادت قناة "المنار"، بأن "طريق القنطرة - الطيبة قطعته الجرافات الإسرائيلية أثناء توغّلها في بلدة الطيبة".

وأشارت الى أن "القوات الإسرائيلية تواصل الاعتداءات بالتفجير في بلدة الطيبة منذ فجر أمس".

وأفاد موقع "واللا" الإسرائيلي، بأن "الجيش الإسرائيلي سيسحب خلال الأيام المقبلة بشكل كامل من بلدة الناقورة ويسلم المسؤولية للجيش اللبناني تحت إشراف أميركي"، بحسب زعمه.

وقال الموقع إن "الجيش الإسرائيلي يوضح أنه باستثناء هذه المنطقة، فإن «إسرائيل» لن تتسحب بالضرورة من الأراضي اللبنانية في نهاية مهلة الـ 60 يوماً".

وأعلنت قيادة الجيش أنه "في سياق خروقات العدو الإسرائيلي المتتامية لاتفاق وقف إطلاق النار واعتداءاته على سيادة لبنان ومواطنيه، توغلت قوات معادية بتاريخ 2025/1/5 فجرًا في منطقة الطيبة - مرجعيون، وأقدمت على إغلاق ثلاث طرق بسواتر ترابية". وأكد، في بيان، أنه "على أثر ذلك، توجهت دورية من الجيش إلى موقع التوغّل لمتابعة الوضع بالتنسيق مع اللجنة الخماسية للإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار (Mechanism)، وأعدت فتح هذه الطرق".

في غضون ذلك وعلى وقع الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب، بدأ العد العكسي لموعد الجلسة النيابية المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية، حيث من المتوقع أن يتبلور المشهد الرئاسي يوم غد الثلاثاء، على أن المشاورات المكثفة بين الكتل النيابية والحراك الدبلوماسي باتجاه بيروت، لم يفرض الى نتائج واضحة في ظل غموض يعتري المباحثات التي أجراها الوفد السعودي مع القوى السياسية وفق معلومات "البناء"، والتي لغت الى أن زيارة المسؤول السعودي عن الملف اللبناني يزيد بن فرحان الى عين التينة ولقائه رئيس مجلس النواب نبيه

بري لم تذلل العقبات الداخلية أمام انتخاب الرئيس، بل إن التباعد لا يزال سيد الموقف، بانتظار مشاورات اليومين المقبلين. غير أن مصادر مواكبة للحراك الرئاسي لغت لـ "البناء" الى أنه حتى الآن لاتفاق على ملامح نسوية أو تفاهم وقد تبقى القوى السياسية ليوم الجلسة للإفصاح عن مرشحها وربما لا يحصل اتفاق"، وأضافت المصادر: إذا بقي الوضع على ما هو عليه فإن انتخاب الرئيس في جلسة الخميس مستبعد.

وأفادت وكالة الأنباء السعودية الرسمية - واس، بأن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، التقى أمس، في مقر وزارة الخارجية في الرياض، المبعوث الأميركي إلى لبنان أموس هوكشتاين. وجرى خلال اللقاء مناقشة القضايا الإقليمية الراهنة، بما فيها التطورات على الساحة اللبنانية، والجهود المبذولة بشأنها.

وأوضح السفير المصري علاء موسى أن "كل المرشحين الآن بحسب ما نعلمه أن لا توجد أغلبية 86 صوتاً لأي من الأسماء المطروحة"، مشدداً على أن "الأمر قد تتغير"، وقال: "لا فيتو من الخماسية على اسم".

ورأى عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب علي فياض "الأيام المقبلة حاسمة باتجاه بلورة الموقف ومرشحنا لا يزال سليمان فرنجية عن اسم آخر عندما ينسحب فرنجية"، موضحاً أن "نحن وحركة «أمل» لدينا موقف واحد وإدارة واحدة للملف الرئاسي ونتجه لمشاركة فاعلة بالجلسة ولا نية لدينا بتعطيل النصاب".

ولفت الى أن "حتى الساعة لا قدرة لأي مرشح للحصول على 86 صوتاً ولم يتوفر بعد الخيار الذي يشكل تقاطعا واسعا على اسم وقد يكون متعذراً لانتخاب 86 صوتاً"، مضيفاً أننا "لا ننتظر كلمة سر خارجية لكن نضمت جيداً لما يقوله البعض ولا نوافق مطلقاً على ربط ملف إعادة الإعمار بأي شروط سياسية ونحن لم نسمع هذا الأمر".

وأضاف أن "التشاور مع التيار الوطني الحر يومي وهناك تقاطعات بجولة الأسماء المطروحة رئاسياً والتواصل سيستمر بين التيار والثنائي"، مشيراً الى أن "ترشيح رئيس حزب «القوات» سمير جعجع افتراضي واعتقد أنه بالخلفية أقرب للمناورة السياسية الحقيقية ولا اعتقد ان المصلحة السياسية تنسجم مع طرح كهذا".

التعليق السياسي

المقاومة جاهزة.. فماذا عن الاحتلال؟

– ينقسم المشهد حول الجنوب إلى قسمين متناقضين، من جهة إعلانات متكررة عن نيات إسرائيلية بعدم تنفيذ الانسحاب من الأراضي اللبنانية مع نهاية مهلة الستين يوماً المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار، بينما تتواصل الانتهاكات الإسرائيلية على مدار الساعة وعلى مساحة شريط حدودي على طول الحدود وبعيمق خمسة كيلومترات.

– من جهة مقابلة تبدو المقاومة، كما يقول قادتها، على أهبة الاستعداد لمواجهة الاحتلال، سواء قبل انتهاء المهلة أو بعدها، كما يقول الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، والمقاومة قد استعدت عافيتها وقوتها، كما يقول مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق وفيق صفا.

– السؤال حول مستقبل الوضع جنوباً يطرح احتمال نشوب الحرب مجدداً، إذا تواصلت انتهاكات جيش الاحتلال وترجم الاحتلال تصريحاته عن نيات البقاء.

– مع إعلان المقاومة عن عزمها على مواجهة الاحتلال بدأ جيش الاحتلال يعيد حساباته، لأن تجربة المواجهة مع المقاومة لم تكن لصالح الاحتلال، بعدما فشل في تحقيق تقدم جدّي على طول الخط الحدودي، وتكبّد خسائر فادحة في جنوده وضباطه وآلياته.

– من المهم التوقف أمام آخر تصريحات وزير حرب كيان الاحتلال، يسراييل كاتس، صاحب نظرية مواصلة الحرب حتى نزع سلاح المقاومة، قبل أن يصحّح له رئيس حكومته بنيامين نتنياهو كلامه بالقول إن المطلوب هو فقط إبعاد المقاومة إلى شمال الليطاني.

– يقول كاتس، إن جيش الاحتلال لن يغادر جنوب لبنان ما لم ينسحب حزب الله من منطقة جنوب الليطاني، ويقوم الجيش اللبناني بتفكيك أي بني عسكرية لحزب الله في منطقة جنوب الليطاني. وهذا الشرط يعني عملياً نية الانسحاب، لأن الشرط جزء من الاتفاق وحزب الله ملتزم بتنفيذه علناً، وآخر الكلام كان للشيخ نعيم قاسم في هذا المجال، تأكيداً على الالتزام بالانسحاب من جنوب الليطاني.

– هذا يعني أن الاحتلال يقيم حسابات نتائج العودة للمواجهة مع المقاومة، وأن المقاومة قد استعدت واستعدت جهوزيتها وحيويتها.

مواجهة حرب الضربة القاضية، حتى اضطرت واشنطن وتل أبيب إلى السير باتفاق وقف إطلاق النار تحت سقف القرار 1701، الذي تحاول تل أبيب بتغطية واشنطن استثمار مهلة الستين يوماً التي يمنحها حتى تحقيق الانسحاب الشامل للاحتلال من جنوب لبنان، لفرض صورة المنتصر على المقاومة. وهي تصل اليوم إلى استعصاء قوامه الاختيار بين المضي في نسف الاتفاق والعودة إلى مواجهة برية خاسرة سلفاً مع المقاومة التي استثمرت على المهلة لإعادة ترميم صفوفها والاستعداد لجولة مقبلة. وعودة المواجهة سوف تحمو ما رسم من صورة الأيام الستين من تصدّر جيش الاحتلال للصورة، أو العودة الى الحرب بكل ما فيها من مخاطر دون خريطة طريق للأهداف وكيفية تحقيقها، أو الاعتراف بالفشل مجدداً والعودة إلى الاتفاق. – في الملف الداخلي حاولت واشنطن الدخول على خط الملف الرئاسي لتطهير صورة معادلة سياسية جديدة تظهر المقاومة في موقع الخاسر، فوجدت أن التمهيد الاستباقي الذي قدمه الرئيس بري لربط وقف النار والقرار 1701 بالدعوة لرئيس توافقي، طلباً لتحقيق وحدة وطنية في مواجهة العدوان، وتأييد حزب الله لحراك بزّي، يمثل ضربة استباقية قطعت الطريق على أي تحرّك أميركي لإحراج الثنائي رئاسياً وإظهاره خاسراً بخسارة مرشحه، وصعوبة توفير النصاب اللازم لانتخابه. ونجحت إدارة الرئيس بري للملف الرئاسي بإعادة إنتاج مكانة بيضاء القبان لصالح الثنائي في الاستحقاق، بصورة تحرم خصوم المقاومة من فرصة القول إن الرئاسة تغيرت اتجاهاتها لأن موازين القوى بين المقاومة والاحتلال تغيرت، وإن المقاومة خسرت رئاسياً لأنها خسرت الحرب، وإذا كان لا بد من تفاوض خارجي لإنجاح الاستحقاق فإن بري هو المفاوض اللبناني، وإذا كان المطلوب رئيساً صنع في لبنان فإن العجيين اللبنانيي له خباز واحد هو نبيه بري.

الدبلوماسية الأميركية والاستعصاء اللبناني...

حزب الله وأمل معاً، وكان بري يقود المفاوضات، ولوهلة توهم الأميركيون أنهم اتفقوا مع بري على دخول الجيش الى الجنوب من وراء ظهر حزب الله ورغمما عنه، ليكتشفوا أن الصيغة تم إعدادها مسبقاً في تقاسم أدوار بين بري ونصرالله.

– بذل الأميركيون بعد حرب تموز 2006 جهوداً ضخمة ووظفوا أموالاً طائلة، لإنتاج معارضة في الطائفة الشيعية لوحدة ثنائي أمل وحزب الله، ثم راهنوا مراراً على النجاح باختراق لوائح الثنائي في الانتخابات النيابية ولو ببقعد واحد، لكن الحصيلة بقيت دائماً أن استنخاب مقعد شيعي خارج الثنائي قد يحدث بتصويت من إحدى الطوائف الأخرى، بحيث يبقى مطعوناً بشرعيته الطائفية سواء جاء في كنف دعم سني أو مسيحي، ينظر له في الطائفة كسفير لطائفة أخرى لدى طائفته. واستمرت المحاولات بعد ذلك طويلاً لكنها باءت بالفشل.

– في حرب الطوفان وجبهة الإسناد، اضطر الأميركي أمام تماسك الثنائي ووجود تيار شعبي جارف مساند لمواقفه، إلى التسليم لمرحلة غير قصيرة بأن طريق وقف النار في لبنان يمرّ من غرة. حتى أن الرئيس الأميركي جو بايدن ردّد ذلك مراراً، وعندما قرّرت واشنطن وتل أبيب الانتقال الى حرب الضربة القاضية عبر تفعيل الحزمة القاتلة بوجه حزب الله، من تفجيرات البيجر والأسلكي إلى القصف التدميري في الجنوب والضاحية والبقاع وصولاً إلى اغتيال القادة وتتويجاً باغتيال السيد حسن نصرالله، فوجئت بالتصويع السريع للثنائي وراء شعار وقف إطلاق النار وتطبيق القرار 1701 وإعلان الانتقال من طرف حزب الله من حرب الإسناد إلى حرب الدفاع عن لبنان، وبالتوازي فوجئت بالصمود الأسطوري للشعب والمقاومة في

العراق .. معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي 2024 غير مسبق وهيئة الأوراق المالية تعلن مؤشرات الأداء المالي لعام 2024



أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، أمس الأول، ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل غير مسبق خلال عام 2024، فيما أشار إلى أن البرنامج الحكومي نجح في ضبط التنوع المالي في الموازنة العامة وعموم الاقتصاد الوطني، وبين أن المنهجية الهادئة للسياسة المالية أسهمت بتنظيم سيولة الموازنة العامة واستقرار الاقتصاد.

وقال صالح لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن "ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي رافقه دور مهم للسياسة النقدية ودورها في تنظيم القطاع النقدي بموجب قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004"، مضيفاً أن "السياسة النقدية تلك تتمتع بالرصانة، ولم تتعد عن دائرة التشاور والتعاون مع السياسة المالية واقتصاد الحكومة الذي ما زال يهيمن على 65% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 98% من التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي".

وأشار إلى أن "القطاع المالي أسهم بفعل إشاعة بعض أدوات الاقتراض الحكومية التنموية، ومصادر تكوين تلك الاحتياطات الأجنبية من عائدات النفط في بناء الأساس النقدي، ومن ثم بناء عرض النقد في البلاد".

وتوقع المستشار المالي لرئيس الوزراء "استمرار المنهجية الهادئة للسياسة المالية خلال عام 2025 التي أسهمت في تعميق دائرة التشاور والتعاون الوثيق مع البنك المركزي وسياسته النقدية في تنظيم سيولة الموازنة العامة واستقرار الاقتصاد الكلي من دون تقاطع أو عزلة"، لافتاً إلى أن "هذا الأمر عزز نجاح السياسة الاقتصادية للبلاد خلال عام 2024 في ظروف دولية وإقليمية كانت في غاية التعقيد".

واختتم مظهر قوله، بأن "البنك

المركزي يمثل الوكيل المالي للحكومة، ويتولى إدارة الحسابات المركزية للمالية العامة الخارجية والداخلية، فضلاً عن التعاون في تنظيم المدفوعات الحكومية وإدارة السيولة العامة وفق إجراءات محاسبية وفنية عالية الدقة وبمنهجية تحرص عليها البنوك المركزية في العالم أجمع من أجل تحقيق الغايات العليا في الاقتصاد الوطني".

هيئة الأوراق المالية

من جهة أخرى، حدّدت هيئة الأوراق المالية موعد انعقاد أول جلسة لتداول الأسهم لعام 2025، يوم غد الثلاثاء، وذكر بيان للهيئة تلقته وكالة الأنباء العراقية (أمس الأول)، أن "المؤشرات المالية والاقتصادية للعام 2024 التي أسهمت في تحقيق نمو سوق الأوراق المالية، مؤكداً "تحقيق نمو ملحوظ في أداء السوق المالي العراقي وحديث توسع في نشاطاته بما يعكس الثقة

دينار بارتفاع نسبته 3% مقارنة بعام 2023"، منوها إلى أن "السوق تضمن أيضاً العقود المنفذة والتي بلغت 182.967 عقداً بارتفاع نسبته 17% مقارنة بعام 2023".

وفي ما يخص مؤشرات السوق ذكر البيان أن "مؤشر ISX60 قد أغلق في آخر جلسة من شهر كانون الأول عند 1073.84 نقطة، بارتفاع نسبته 20.23% عن إغلاق عام 2023، كما أغلق مؤشر ISX15 عند 1174.65 نقطة، محققاً ارتفاعاً بنسبة 10.12% عن قيمة إطلاقه، في حين بلغت القيمة السوقية لعام 2024 نحو 22,325,544,721.711 دينار، بارتفاع نسبته 19% مقارنة بعام 2023".

أما في ما يخص التداول عبر منصة ISX-OTC "فقد نفذت المنصة تداول 5,982,484,498 سهماً بقيمة بلغت 2,591,438,576 دينار عبر 2,295 صفقة على أسهم ثلاث شركات مدرجة (مصرف الوركاء، الربيع للوساطة، الكرم للوساطة)، وبلغت القيمة السوقية للمنصة 105,702,830,262 دينار.

وأوضح البيان أن 72 شركة مساهمة عقدت اجتماعات الهيئات العامة السنوية، فيما قدّمت 80 شركة بياناتها المالية السنوية لعام 2023 وقرار 17 شركة أخرى زيادة رؤوس أموالها وفق قانون الشركات، بالإضافة إلى توزيع 22 شركة أرباحاً على مساهميها".

وأكد رئيس هيئة الأوراق المالية فيصل الهيمص أن "المؤشرات الإيجابية التي حققها السوق خلال عام 2024 تعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة لتنظيم السوق وتعزيز الشفافية والثقة"، مضيفاً أن "الهيئة تتطلع لتحقيق إنجازات أكبر في العام المقبل، مع تعزيز البنية التحتية للسوق وتوسيع نطاق المشاركة من قبل القطاعين العام والخاص".

الجزائر .. شركات التأمين .. لدور أساسي في سوق البورصة وإضفاء ديناميكية أكبر على السوق من خلال تعزيز التداول

الأوراق المالية أكثر عمقاً "فإن هذه الشركات ستسمح من خلال الاستثمار بكثافة في زيادة حجم التداولات من توفير بيئة أكثر استقراراً للمستثمرين".

ويرأي المسؤول ذاته فإن الموارد التي تملكها شركات التأمين "تدار في إطار المحافظ الاستثمارية، وإدراج شركات التأمين كوسيط في سوق الأوراق المالية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز هذه السوق الجزائرية".

وتقوم وزارة المالية حالياً بدراسة مشروع القانون الجديد الخاص بالسوق المالية الذي سيحل محل المرسوم التشريعي الذي يعود تاريخه إلى عام 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، حيث سيتضمن النص إصلاحات هامة مثل إدراج شركات التأمين كوسيط في عمليات البورصة، والصكوك الإسلامية والتمويل الأخضر، مما سيساهم في تعزيز هذه السوق وجعلها أكثر جاذبية.

وإضافة المندوب العام لاتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين أن هذه "المشاركة النشطة" لشركات التأمين "ستسمح أيضاً بخلق سوق أكثر تنظيماً، مع تنوع أكبر في الأوراق والسندات المتداولة". وأشار في السياق ذاته إلى أن "خبرة شركات التأمين في إدارة الأصول وقدرتها على الاستثمار على المدى الطويل يمكن أن تشجع على تنوع الأدوات المالية، على سبيل المثال فإن شركات التأمين قادرة على تصميم وتقديم منتجات مالية مصممة خصيصاً للسوق المحلية، مثل السندات الخضراء أو صناديق الاستثمار. هذا التنوع المفيد جداً سيسمح بجذب مجموعة واسعة من المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء".

أهمية وضع إطار تنظيمي لتكنولوجيات التأمين

وفي رده عن سؤال متعلق بقانون التأمينات الجديد الذي تجري دراسته حالياً، أكد المندوب العام للاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، أن هذا النص المنتظر من طرف مهني التأمين يرمي إلى "توفير إطار

مصر .. السيسي يرأس اجتماع بحث جهود ضمان تلبية احتياجات الدولة من المنتجات البترولية

اجتمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (أمس الأول)، برئيس الوزراء مصطفى مدبولي ومحافظ البنك المركزي حسن عبدالله وزير المالية أحمد كجوك ووزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي، لبحث "جهود الحكومة لضمان تلبية احتياجات الدولة من المنتجات البترولية، بما فيها تلك اللازمة لمشاريع التنمية، بالإضافة إلى توفير الاعتمادات الضرورية لاستدامة العمل بكفاءة في هذا القطاع".

واستعرض الاجتماع، بحسب المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد المنشاوي، جهود الحكومة لزيادة الإنتاج المحلي من الثروة البترولية والغاز، وأكد السيسي في هذا الإطار، أهمية مواصلة تطوير الآبار الجديدة المكتشفة وإدراجها ضمن خريطة الإنتاج، فضلاً عن تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف في المناطق البرية والبحرية في مصر.

وأوضح المتحدث أن الاجتماع تناول مستجدات التعاون بين الحكومة والشركات العالمية والمستثمرين المحليين في مجالي البترول والغاز، واستعراض مجموعة من المحاور المتعلقة بنتائج جهود جذب القطاع الخاص للتوسع في استثماراته ضمن هذا القطاع، بالإضافة إلى خطوات توسيع نطاق التعاون الإقليمي في مجالي البترول والغاز خلال الفترة المقبلة، وفتح آفاق جديدة للتعاون والاستثمار في هذا الشأن. ووجه السيسي، بضرورة انتظام سداد المستحقات المالية للشركات المتعاقدة مع الدولة في قطاع البترول والغاز، كما أكد أهمية مواصلة وتكثيف جهود تلبية احتياجات المواطنين في مختلف القطاعات، وتعزيز الجهود الرامية لدفع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي، ما يساهم في بناء اقتصاد قوي وجاذب للاستثمارات، وفق المتحدث.

وفي وقت سابق أكدت وزارة البترول المصرية عودة أعمال التنمية بحقل ظهر الأكبر في البحر المتوسط، هذا الشهر من خلال شركة إيني الإيطالية، وذلك بعد توقف أعمال التطوير في عدة حقول بسبب تأخر الدولة في سداد فاتورة الشرك الأجنبي.

الصين .. البنك المركزي يحدد أولوياته النقدية لعام 2025

حدد بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أولوياته في السياسة النقدية والمالية لعام 2025 بعد اجتماع استمر يومين وانتهى يوم السبت الماضي، مؤكداً على توسيع الطلب المحلي واستقرار التوقعات وتحفيز الحيوية لضمان التحسن المستمر في الاقتصاد الصيني.

وقال بنك الشعب الصيني إنه سينفذ سياسة نقدية "تيسيرية معتدلة" في عام 2025 وسيعمل من خلالها على منع ونزع فتيل المخاطر المالية في المجالات الرئيسية، فضلاً عن تعميق الإصلاح المالي والانتعاش عالي المستوى.

وفي معرض كشفه عن سياسته النقدية للعام الحالي، أوضح البنك المركزي أنه سينفذ سياسة نقدية "تيسيرية معتدلة" لخلق بيئة نقدية ومالية سليمة للنمو الاقتصادي المستقر.

كما أشار البنك المركزي إلى الاستفادة من مزيج من أدوات السياسة النقدية لخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار الفائدة عندما يكون ذلك مناسباً في ضوء الظروف الاقتصادية والمالية المحلية والدولية وتشغيل الأسواق المالية.

وقال البنك إنه سيحافظ على سيولة كافية ويزيد بشكل مطرد المعروض المالي، بحيث يتوافق نمو التمويل الاجتماعي والمعروض النقدي مع هدف النمو الاقتصادي وإجمالي مستويات الأسعار.

وأكد الاجتماع المذكور أيضاً الاستفادة الجديدة من الموارد المالية الحالية وتحسين الكفاءة في استخدام الأموال. وفي الوقت نفسه، تعهد البنك بالحفاظ على سعر صرف اليوان مستقراً بشكل أساسي عند مستوى متكيف ومتوازن ومنع حدوث مخاطر تجاوز سعر الصرف.

عمل مع إدخال إصلاح شامل للقطاع". وأضاف أن هذا القانون الجديد "يهدف أيضاً إلى وضع مسار عمل طموح لتحديث هذا النشاط من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين قصد زيادة مساهمته في الناتج المحلي الخام".

وفي ما يتعلق بتكنولوجيات التأمين، والممثلة بالشركات الناشئة المبكرة الناشطة في المجال، ومدى مساهمتها في ظل تسارع وتيرة رقمنة القطاع، أكد السيد براج أن هذه الشركات بإمكانها استحداث منتجات مبتكرة مثل التأمين حسب الطلب أو التأمين وفق الاستخدام، مبرزاً أهمية العمل على تحسين العمليات الداخلية للشركات عن طريق استخدام أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبرى وسلسلة الكتل (blockchain) التي تستخدم شبكات الإعلام الكلي في قطاع المالية.

وقال إن "اتحاد شركات التأمين قد انضم إلى مخبر المالية في الجزائر (فين لاب) قصد دعم إعادة إطلاقه والمشاركة بفعالية في مبادراته. وأوضح أن هذه الهيئة تجمع بين شركات التأمين العمومية والفاعلين في السوق المالية وأعضاء النظام البيئي للشركات الناشئة والتي "تهدف لأن تكون فاعلاً رئيسياً في تشجيع تطوير حلول التكنولوجيات المالية والتأمينية".

ويرى السيد براج أنه "من الضروري وضع إطار تنظيمي مناسب ودعم الاستثمار في التكنولوجيات، وتوعية مختلف الفاعلين في السوق قصد تعظيم تأثير تكنولوجيات التأمين التي ستساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين الأشخاص الذين لديهم تغطية تأمينية ضعيفة أو بدون تأمين من الوصول إلى الخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم".

وفي ما يتعلق بموضوع التحول الرقمي في هذا القطاع، يعتزم المندوب العام للاتحاد متابعة استراتيجية التحول الرقمي لعام 2025 بشكل "حثيث" من أجل مواصلة تطوير قطاع التأمينات في الجزائر. وقال في الصدد ذاته "إن الهدف من ذلك هو تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين وتلبية احتياجات المؤمنين من حيث السرعة في التنفيذ والجودة في الأداء".





درنة صباحية

العقل والاختبار النقدي واللسان الدافئ...

يكتبها الياس عشي

كم نحن بحاجة اليوم إلى دروس على يد الكبار ممن تركوا بصماتهم على الحركات الثقافية في العالم كله، فهذا برتراند راسل يضع الخطوط الرئيسية للعمل الجامعي إذ يقول:

«... فليس من مهمة الجامعة أن تحشو أدمغة الطلاب بأكبر عدد من الحقائق يمكن أن تتسع له، بل إن مهمتها الحقيقية هي أن تكون لديهم عادات الاختبار النقدي، والفهم الصحيح للقواعد والمعايير التي تحكم كل موضوعات الدراسة».

إن جيلاً واحداً، إن أحسنّا تربيته الثقافية في هذا الاتجاه، يمكنه حتى أن يكون الأفضل في مخاطبة الآخر، وفي اختياره اللفظة المناسبة للوصول إلى غايته، ولا سيما في الحقل الإعلامي! وهذا الموضوع بالذات يعيد إلى ذاكرتي الطرفة التالية:

عاد رجل إلى بيته فوجد زوجته عابسة، فتقدم منها، وقال لها:

أنت يا زوجتي الحبيبة ثاني أجمل امرأة في العالم.

سألتها:

ومن هي أول أجمل امرأة في العالم؟

فقال لها:

أنت عندما تبتسمين!

فابتسمت، وعاد الحب ليكون سيد البيت وعلامته الفارقة.

نتائج جيدة لسياسات منصورى وورشة الإعمار لن يوقفها أحد...

أحمد بهجة

وهذا ما جعل الاحتياطات الحرة من العملات الأجنبية القابلة للاستعمال (غير أموال المودعين) تنمو بأرقام ملحوظة، حيث وصل مجموعها إلى نحو مليار دولار، ووفق مصادر مطلعة فقد تمكن مصرف لبنان في الأسبوعين الأولين من شهر كانون الأول الماضي 2024 من جمع نحو 27 مليون دولار، وذلك رغم الظروف القاسية التي خلقتها الحرب العدوانية البربرية التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان منذ أواخر شهر أيلول الماضي...

أما الأسباب الأساسية التي سمحت للمصرف المركزي بتحقيق هذه النتائج فهي...

أولاً: الأموال التي دخلت إلى البلد للإغاثة أثناء الحرب ثم لإعادة الإعمار بعد الحرب، وهو الأمر المرشح لازدياد والتصاعد مع إعلان حزب الله انطلاق العمل بورشة إعادة الإعمار والبناء تحت عنوان «وعد والتزام»، والمعروف أن هذه الورشة سوف تضخ في الأسواق اللبنانية مئات ملايين الدولارات في فترات قصيرة نوعاً ما. ومن المؤكد أن هذا الأمر سيحصل كما هو مخطط له، ولن ينجح بعض المفرضين في محاولات العرقلة والاستهداف التي يقومون بها، لترويج مقولة أن المقاومة انتهت وأن جمهورها متروك لمواجهة مصيره فوق الركام الذي خلفته الحرب. لذلك كان من الضروري أن يعطى الصوت قليلاً، ولا مشكلة إذا احتاج الأمر أن يعطى هذا الصوت أكثر، لإفهام من يجب أن يفهم في الداخل والخارج أن حزب الله والمقاومة والحلفاء لن يسمحوا لأحد مهما كان أن يستقوي عليهم وعلى جمهورهم، وخاصة في ملف التعويضات وإعادة الإعمار والبناء الذي سيستمر ويتصاعد حتى تتحقق كل الأهداف المرسومة.

ثانياً: النشاط الملحوظ لحركة الوافدين إلى لبنان بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، حيث أتى الآلاف من المغتربين اللبنانيين في فترة الأعياد لتمضية إجازاتهم مع عائلاتهم، وهذا الأمر أدخل المزيد من العملات الصعبة إلى الأسواق اللبنانية، وهناك بلا شك حصة من هذه الأموال دخلت إلى خزينة المصرف المركزي.

هذا ما كان قبل نهاية العام 2024، لكن الأمل مع بدء العام الجديد أن نذهب إلى استقرار حقيقي في الأوضاع الأمنية والسياسية، خاصة إذا جرى انتخاب رئيس للجمهورية وتم تشكيل حكومة جديدة وإعادة الانتظام إلى عمل مؤسسات الدولة، وخاصة أيضاً إذا التزم العدو الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار وأوقف اعتدائه المتكررة يوماً معياً مع انتهاء مهلة الستين يوماً في 27 كانون الثاني 2025...

منذ انتهاء ولاية السيّد الذكرى رياض سلامة في آخر تمّوز 2023، تغير النهج في مصرف لبنان بشكل جذري، إذ حرص الحاكم الجديد بالإجابة الدكتور وسيم منصورى على اعتماد سياسة جديدة ومختلفة تماماً، أساسها الالتزام المطلق بالقوانين لا سيما قانون النقد والتسليف، وبالتالي القيام بالوظيفة المطلوبة من المصرف المركزي من دون أي اجتهادات مهما كانت تسمياتها، هندسات أو «يهلوانيات» أو غير ذلك من أمور كان لها الأثر البارز مع أسباب أخرى في إحداث كل هذا الخراب والدمار الذي لحق بالاقتصاد اللبناني.

الحاكم السابق (القابع في السجن حالياً بانتظار محاكمته على الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب اللبناني بأسره) كان يخالف كل القوانين ويتعدى على صلاحيات الجميع. كان هذا الأمر واضحاً منذ البداية لعدد غير قليل من المتابعين، وكانت التحذيرات الكثيرة من مغبة السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المتبعة لا تلقى أيّ تجاوب، إلى أن انكشف كل شيء بوضوح في عهد الرئيس العماد ميشال عون، بعد الانهيار المالي الكبير في تشرين الأول 2019 واختفاء ودائع الناس وأموالهم وجنى أعمارهم.

وبعد تشكيل حكومة الرئيس البروفيسور حسان دياب في مطلع العام 2020 تمّ استدعاء الحاكم السابق مراراً وتكراراً إلى القصر الجمهوري وإلى السرايا الحكومي للاطلاع على أوضاع المصرف المركزي ولمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك الانهيار، لكنه كان يتهرب ويرأوغ إلى درجة أنه حين سئل عن كشف حساب بموجودات ومطلوبات مصرف لبنان قدام للرئيسين عون ودياب ورقة (A4) مكتوبة بقلم رصاص، بما يعني أن كل ما فيها قابل للتعديل والتلاعب ساعة يشاء.

أما اليوم فيمكن للجميع أن يطلعوا بوضوح تام على كل أرقام مصرف لبنان المنشورة في بيانات رسمية موقعة من المعنيين وعلى رأسهم الحاكم بالإجابة الدكتور وسيم منصورى.

ولعل القرار الأهم الذي بدأ تنفيذه منذ تسلّمه مهامه في الأول من آب 2023 هو عدم المسّ بأموال المودعين لتمويل الدولة، مهما كانت الأسباب والمبررات، ومهما ازادت طلبات الحكومة وضغوط السياسيين.

لماذا المقاومة...؟

زيد حافظ*

طرح سؤال "لماذا المقاومة" أمر ضروري في هذه الظروف التي يمرّ بها الوطن العربي المحكوم من أنظمة تعتبر أن مقاومة الاحتلال الصهيونيّ لفلسطين ولسورية ولأجزاء من لبنان غير مجدية ومتناقضة مع مصالح نخبة الحاكمة أو أنها مسألة يمكن فضها بالتفاوض ووفق قرارات الأمم المتحدة. في رأينا، نعتقد أن التمسك مع الكيان الصهيوني أمر مستحيل بسبب طبيعة الكيان وما يمثل. فالتناقض معه ليس صراعاً سياسياً، أو اقتصادياً، أو عسكرياً، أو ثقافياً، أو قيمياً، بل هو صراع وجودي بكل معنى الكلمة.

هذه الحقيقة يعتبرها من هم كلبنا من المسلّمات والبداهيات، بينما هناك فئات عديدة لا ذاكراً لها لتاريخ تكوين الكيان وتاريخ الصراع ولا تريد أن تستذكر ذلك التاريخ، وتعتبر أن بإمكانها التمسك مع ذلك الكيان وإن تطلب بعض "التضحيات" من أجل "السلام" ولتحقيق التنمية والرفاهية. فلك الفئات لا تعلم أو لا تريد أن تعلم طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري الذي لم ولن يقبل بوجود في المنطقة غير وجوده هو، وإن "الأخر" في الحد الأدنى يمكن استعباده لخدمته أو في الحد الأقصى إلغاؤه بكل أبعاد معنى الإلغاء.

فتلك الفئات لا تعتبر أن الصراع مع الكيان يعنيها، بل تركّز جهودها وخطابها على "بناء الدولة" ونشر "الحريات" و"الديمقراطية" والتماهي مع الغرب الذي "يحمل تلك القيم" وتعتقد بكل سذاجة أن الغرب سيسمح ببناء تلك الدولة التي تحلم بها. فهي لم تأخذ بالتجارب لبناء دولة وطنية مستقلة الإرادة في السياسة والاقتصاد كتجربة مصر، والعراق، وسورية، والجزائر والتي استطاع الغرب والكيان الصهيونيّ تدميرها أو إعاقتها. وتلك الفئات تجهل أن النهضة العربية التي بدأت كردة فعل لغزوة بونابرت للمشرق العربي في 1799 كانت مبنية على مقاومة الاحتلال في شمال أفريقيا التي استمرت حتى دحر المستعمر وعلي مقاومة الاستبداد في المشرق العربي. لسنا هنا في إطار استذكار التاريخ وإن كان ضرورة لمعركة بث الوعي في تلك الفئات. فلا نهضة ولا تحرر بالتراضي، بل بالمقاومة بكافة أشكالها.

وكذلك الأمر بالنسبة للذين يتعاطفون مع جماعات التعصّب والغلو والتوحش في اعتقادهم بأن الأولوية هي إعادة إقامة الدولة الإسلامية قبل أي اعتبار آخر بما فيه مواجهة المشروع الصهيوني. فذلك المشروع يستغل السذاجة السياسية السائدة عند هؤلاء حول إمكانية إقامة دولة إسلامية قوية مستقلة القرار السياسي والاقتصادي. فالكيان الصهيوني والغرب معه يريدان إقامة كيانات متصارعة على أسس دينية ومذهبية وعرقية دون تمكين إقامة دولة مركزية قوية سواء كانت "علمانية" أو دينية. والعقل الاستشراقي في الغرب يعتقد أن الإسلام متخلف ولا يمكن أن يرتقي إلى مستوى الحضارة الغربية إلا إذا تخلى المسلمون عن دينهم. وكيف يمكن للحالف الصهيوني أن يقبل بإقامة دولة إسلامية قوية

تستطيع أن تهدّد مصالحهما. وفي المقابل هل سيقبل المسلمون بدولة ضعيفة تابعة لحلف الصهيوني الذي يناهض موروثهم القيمي والثقافي؟

ما يجب أن يترسّخ في الوعي العربي أن الكلام عن إقامة دولة وطنية سواء كانت موروثاً من الحقبة الاستعمارية أو تحاول تجاوز الحدود التي فرضها الكيان الصهيوني، فإن الكيان الصهيوني لن يسمح بإقامتها لأن طموحاته التي لا يُخفيها هي إقامة دولة الكيان الكبير الذي يشمل المشرق العربي بأكمله حتى الفرات وأجزاء من الجزيرة العربية ومصر وصولاً إلى النيل. فهو يقيض مشروع سايكس بيكو الذي أوجد وفرض على المجتمعات العربية لتبرير وجود الكيان. فالأخير، يتجاوز سايكس بيكو ويعتبر أنه في مرحلة ترسيخ دولته الكبرى على أنقاض سايكس بيكو. فهل دول سايكس بيكو ستقبل بإزالتها لصالح الكيان؟ فإذا لا، كيف تكون المواجهة إلا عبر المقاومة بعد فشل المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة في تطبيق قراراتها بحق الشعوب العربية؟ المواجهة لن تكون إلا بالمقاومة على كافة الأضعدة، مسلحة، وسياسية، وقانونية، وإعلامية، وثقافية.

والمشروع الصهيوني لا يستغني شمال أفريقيا. فهو يعمل بشكل حثيث على نشر الفوضى في ليبيا، كما يستهدف الجزائر وحتى المغرب المطبوع معه. وبطبيعة الحال الجائزة الكبرى هي مصر التي عقدت اتفاق سلام مع الكيان وخرجت من دائرة الصراع معه. فرغم ذلك فإن مصر مستهدفة بشكل مباشر من قبل الكيان. للمعلومة، موقع سفارة الكيان في القاهرة هو في الضفة الغربية من نهر النيل لأن الضفة الشرقية يعتبرها الكيان أرضاً يهودية؛ فهل هذا الواقع سيدفع الدولة العميقة وخاصة المؤسسة العسكرية في مصر إلى مراجعة التزاماتها التي قطعتها مع الغرب والكيان؟ أما بالنسبة للجزائر التي ما زالت في مرحلة التعافي من العشرية الدامية فعلى نخبة الحاكمة أن تعي خطر التفتت الذي ترسمه المخابرات الفرنسية والصهيونية. فرنسا لن تنسى خروجها من الجزائر والأّن من عدد من دول أفريقيا الغربية. فما زالت النفسية الاستعمارية قائمة وبالتالي ستعمل مع الكيان للانتقام من الجزائر.

واقع القطر العربية التي أنشأها المستعمر بعد الحرب العالمية الأولى والثانية مستهدفة بمزيد من التفتت والتمزيق لأن الكيان يخشى أي مشروع نهضوي عربي وإن كان قترانياً حسب، فما بال مشروع عربي شامل؟ والتطور التكنولوجي الذي أيداه اليمين يربع الكيان والغرب المستعمر، وبالتالي استهداف اليمن هو هدف استراتيجي للغرب والكيان. لكن خطر التفتت يأتي في سياق تغيير كبير لموازن القوى في العالم حيث الغرب، ومعه الكيان الصهيوني، في حال تراجع استراتيجي من الصعب (كي لا نقول من المستحيل) تعديل مساره. لكن رغم ضعف موازين القوة التي كانت لصالح التحالف الصهيوني الغربي إلا أنه يخوض معاركه الأخيرة يعتقد من خلالها تأخير استحقال التحرر لكن لن يبلغه. وحتمية التحرر العربي سواء كان على الصعيد القطري أو القومي فهو رهن مقاومة واضحة لمخططات ذلك التحالف ما يؤكد أن المقاومة ضرورة للبقاء وللتحرر من قبضة الاستعمار والهيمنة الغربية ولتحرير الأراضي العربية المحتلة.

وتأكيداً أنه لا يمكن الوثوق بالكيان الصهيوني هو ما أقدم عليه من تدمير كل القدرات العسكرية لسورية وبعد سقوط نظام الأسد ودون أن يستجلب أي ردّة

فعل من رعاته في الغرب. فمن الواضح أن المطلوب أن تكون سورية ضعيفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها، وبالتالي يقدم الكيان على احتلال أجزاء من سورية دون أيضاً أن نرى أي ردّة فعل لا من الأمم المتحدة ولا من الدول الغربية. أما في لبنان فبعد الاتفاق على إيقاف العمليات العسكرية قام العدو بالتقدم نحو قرى في الجنوب اللبناني كما استمرّ في قصف الجنوب والبقاع وذلك دون أن يستطيع الجيش اللبناني أن يدافع. فمن الواضح أن النخب الحاكمة في لبنان بـ "التفاهم" مع الغرب لن تقدم على تمكين الجيش اللبناني من الدفاع عن الأراضي اللبنانية. فهذه الأحداث تؤكد أن وجود المقاومة ضرورة وإن الانتفاخ حولها ضرورة أكبر وأن خيار المواجهة لا بد منه ليس كربة، ولكن لأن سلوك العدو يفرض ذلك. فالأصوات في لبنان وفي الدول العربية التي تدعو إلى نزع السلاح من المقاومة تقول إنها موافقة على احتلال الأرض من قبل الكيان الصهيوني. وهذا بات واضحاً في كل من لبنان وسورية.

المقاومة هي السبيل الوحيد للبقاء طالما الدولة القطرية الناتجة عن إفرازات الحقبة الاستعمارية لن يكون باستطاعتها الدفاع عن الوطن مهما صغر أو كبر حجمه. والدولة القطرية لم ولن يُسمح لها أن تبني قدرات دفاعية ضد المطامع الصهيونية والغربية وإذا اقتضى الأمر فيتمّ إلغائها القطر. والدليل على ذلك هو تدمير الجيش العراقي وتدمير الجيش العربي السوري ومنع تسليح الجيش اللبناني. وإلغاء القطر هو تمهيد لإلغاء الشعوب وهذا ما تدعو إليه قيادات الكيان الصهيوني دون أي حرج وبموافقة من الغرب. هذا يعني أن الأمن المشترك في غرب آسيا، أي منطقة المشرق العربي، وأيضا المغرب العربي والقرن الأفريقي ودول وادي النيل لن يتحقق بوجود الكيان الصهيوني. الأمن لا يتجزأ ووجود الكيان يعني أن هناك مستويان من الأمن الأول لصالح الكيان والثاني مشترك بين الدول في المنطقة. غير أن وحدة الأمن تعني أنه لا مكان للكيان في كل تلك الترتيبات.

يبقى السؤال المركزي وهو لماذا المقاومة من أجل فلسطين؟ الإجابة على من يطرح سؤال كهذا هي دعوته إلى قراءة تاريخ تكوين الكيان الصهيوني وطبيعته ودوره الوظيفي. لكن ما يهمنا هو التركيز على أن حق أهلنا في أرض فلسطين هو كحقنا في أرضنا سواء في لبنان، أو سورية، أو العراق، أو مصر، أو الجزائر، أو أي قطر عربي. فمن يتنازل عن هذا المبدأ يسقط حقه في أرضه. فاللبناني الذي يقول إنه ليس معنياً بفلسطين يقبل تلقائياً أن يكون الكيان الصهيوني مرتبصاً بأرض لبنان. كما أن توطئ الفلسطينيين يصبح أمراً واقعاً ويخلف في التوازن السكاني اللبناني، أي ضد مصلحة من يقول إنه ليس معنياً بفلسطين. لذلك تصبح المقاومة قدراً وخياراً في آن واحد. والمقاومة تكون على عدّة مستويات، لكن في المباشر المقاومة هي التصدي للقرارات البشرية للعدو ولقدراته المادية. استنزاف العدو بشريا وماديا هو أساس استراتيجية المقاومة. الهدف هو جعل الكيان الصهيوني وأي كيان محتل أن يصل إلى قناعة أن كلفة الاحتلال أكثر مما يستطيع أن يتحمّله. أما بالنسبة للشعوب فكلفة المقاومة أقل بكثير من كلفة الاحتلال الصهيوني والتركي خاصة بعد أن أفصح ذلك الاحتلال عن أهدافه ونظرت له لشعوب المنطقة.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي